



## شروط العضوية في منظمة الشفافية الدولية

### شروط العضوية في منظمة الشفافية الدولية

الدكتور : محمد صالح تسخيري

استاذ مساعد ، قسم القانون الدولي ، كلية الحقوق ، جامعة قم / قم / ايران

[TASKHIRI.MS@gmail.com](mailto:TASKHIRI.MS@gmail.com)

م.م. مرتضى صكر حمزة البديري

طالب دكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة قم / قم ، ايران

[murtatha92s@gmail.com](mailto:murtatha92s@gmail.com)

**الكلمات المفتاحية:** منظمة الشفافية الدولية ، أهمية منظمة الشفافية الدولية ، شروط عضوية المنظمة .

### كيفية اقتباس البحث

تسخيري، محمد صالح ، مرتضى صكر حمزة البديري ، شروط العضوية في منظمة الشفافية الدولية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في  
**ROAD**

Indexed في  
**IASJ**

## Membership criteria for Transparency International

**Dr. Mohammad Saleh Taskhiri**

Assistant Professor, Department of International Law, Faculty of law, University of Qom / Qom/Iran

**Assistant Lecturer Murtada Sakr Hamza Al-Budairi**

PhD student in public law, Faculty of law, University of Qom / Qom / Iran

**Keywords :** Transparency International, importance of Transparency International, membership requirements.

### How To Cite This Article

Taskhiri, Mohammad Saleh, Murtada Sakr Hamza Al-Budairi , Membership criteria for Transparency International, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](#)

### abstract

Transparency International is an international non-governmental organization dedicated to combating corruption, with a particular focus on its corruption index—especially within the public sector. The organization defines corruption as the abuse of entrusted power for private gain. Corruption harms everyone who relies on the integrity of those in positions of authority; examples include government officials accepting bribes during procurement processes or the embezzlement of public funds. Transparency International operates as a global network comprising over 90 local chapters and developing branches. These bodies combat corruption at the national level through various methods, bringing together stakeholders from government, civil society, the business sector, and the media to promote transparency in elections, public administration, procurement, and business practices. The network also utilizes advocacy campaigns to pressure governments into implementing

anti-corruption reforms. Transparency International possesses the skills, tools, expertise, and broad engagement necessary to fight corruption both on the ground and through global and regional initiatives. The need for research is evident in the critical importance of addressing the phenomenon of financial and administrative corruption, which is one of the most complex legal and security challenges threatening the stability of economic and political systems in contemporary international society, and resulting in the undermining of sustainable development programs and the deepening of structural poverty.

### مستخلص البحث:

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية غير حكومية لمكافحة الفساد، ركزت على مؤثرها الخاص بالفساد، لا سيما في القطاع العام، يحدد منظمة الشفافية الدولية الفساد باعتباره جهة تكافح إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، ادعاءات الفساد و منظمة الشفافية الدولية ، يؤدي كل من يعتمد على نزاهة الناس في موقع مهيم وقد يكون شكل الفساد في إساءة استخدام الوظيفة العامة لمصالح خاصة هو قبول الرشاوى من قبل المسؤولين الحكوميين أثناء الشراء أو الاختلاس المنصب على الأموال العامة ، على سبيل المثال، فإن منظمة الشفافية الدولية هي شبكة عالمية تضم أكثر من ٩٠ فرعاً وفصلاً قيد الإنشاء محلياً، و تحارب هذه الهيئات المشكلة لمكافحة الفساد على الساحة الوطنية بعدة طرق، فهي تجمع بين الجهات الفاعلة ذات الصلة من الحكومة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال ووسائل الإعلام لتعزيز الشفافية في الانتخابات والإدارة العامة والمشتريات والأعمال. كما تستخدم شبكة الفروع وجهات الاتصال التابعة لمنظمة الشفافية الدولية حملات المناصرة للضغط على الحكومات لتنفيذ إصلاحات مكافحة الفساد. تتمتع منظمة الشفافية الدولية بالمهارات والأدوات والخبرة والمشاركة الواسعة لمكافحة الفساد على أرض الواقع ، وكذلك من خلال المبادرات العالمية والإقليمية. تتجلى ضرورة البحث في الأهمية البالغة لمعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري باعتبارها من أعقد التحديات القانونية والأمنية التي تهدد ثبات الأنظمة الاقتصادية والسياسية في المجتمع الدولي المعاصر، وما ينجم عنها من تقويض لبرامج التنمية المستدامة وتعميق للفقر البنيوي

### المقدمة :

ترغب منظمة الشفافية الدولية في رفع مستوى الوعي العام بأضرار الفساد ومن ثم المساهمة في إدانته . كما يجب أن تكون إجراءات الدولة شفافة ويمكن التحكم فيها وموثوقة وغير قابلة للتغلغل الفساد ويجب ألا تحابي أي شخص بشكل غير مبرر .

## شروط العضوية في منظمة الشفافية الدولية

كما تريد منظمة الشفافية الدولية إنشاء وثائق مستقلة في مكافحة الفساد، تاريخياً فقد تأسست المنظمة في برلين، إذ أن ألمانيا تلعب الآن دوراً ثانوياً في عمل منظمة الشفافية الدولية، وفقاً لهانسجورج إشورست، ولها المدير العام لمنظمة الشفافية الدولية، إذ أن التمثيل الألماني هو مجرد واحد من ٧٧ تمثيلاً لمنظمة الشفافية الدولية في جميع أنحاء العالم - تسمى "الفصول الوطنية"، تعمل الفصول الفردية بشكل مستقل إلى حد كبير. مستقلة عن المنظمة الدولية الجامعة، فهم قلقون بشأن مظاهر الفساد الخاصة بالوطنية، على الرغم من أنهم يشاركون أيضاً بشكل كامل في عملية صنع القرار في منظمة الشفافية الدولية على المستوى الدولي، ينصب التركيز الرئيسي للمقر الرئيسي الألماني حالياً على دعم تنفيذ اتفاقيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة الفساد من قبل الإدارة والقضاء الألمان.

### مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة منظمة الشفافية الدولية وتقاريرها، وتحديدًا "مؤشر مدركات الفساد" (CPI)، في الاعتماد على الآراء والانطباعات بدلاً من البيانات المادية المباشرة، مما يؤثر انتقادات حول دقتها وموضوعيتها .

### اهمية البحث :

تتجلى ضرورة البحث في الأهمية البالغة لمعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري باعتبارها من أعقد التحديات القانونية والأمنية التي تهدد ثبات الأنظمة الاقتصادية والسياسية في المجتمع الدولي المعاصر، وما ينجم عنها من تقويض لبرامج التنمية المستدامة وتعميق للفقر البنيوي

### اهداف البحث :

يسعى البحث الحالي الى الوصول الى الأهداف التالية وهي :

١- التعرف على مفهوم اهمية تأسيس منظمة الشفافية الدولية .

٢- التعرف على شروط العضوية للمنظمة .

### منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بطريقته العلمية القائمة على الاستقراء .

### المبحث الاول

#### مفهوم واهمية تأسيس منظمة الشفافية الدولية

ان منظمة الشفافية الدولية هي واحدة من أهم وأبرز المنظمات غير الحكومية الرائدة في الفترة الحالية للحركة العالمية لمكافحة الفساد، ومع ذلك، فقد ناقشت القليل من الكتابات تأثير الصراعات الداخلية على الحركة العالمية لمكافحة الفساد، علاوة على ذلك، فان هناك نقص في

النشر الأكاديمي حتى الآن حول البحث المنهجي للنزاعات والمواجهة والانتشار بين مؤسسي منظمة الشفافية الدولية، هؤلاء المؤسسون لعشرات من كبار النخب من البلدان المتقدمة هم حصيلة خبرة لأكثر من ٧٠ عامًا في المتوسط العلمي، و أثناء مواجهة تلاشي الذاكرة والعقد المادية لهؤلاء كبار السن، هناك دعوة عاجلة لاتخاذ إجراءات فورية للتعامل معهم وتحليل القواسم المشتركة والاختلافات فيما بينهم من أجل فهم أفضل لتطوير منظمة غير حكومية نموذجية تحت رعاية المجتمع المدني العالمي واستنادا الى ذلك تم تقسيمنا لهذا المبحث الى مطلبين وهما كالتالي :

### المطلب الاول : مفهوم منظمة الشفافية الدولية ونقاط ضعفها

#### الفرع الاول : تعريف منظمة الشفافية الدولية

إن منظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية غير حكومية لمكافحة الفساد، ركزت على مؤثرها الخاص بالفساد، لا سيما في القطاع العام، تحدد المنظمة الفساد الإداري والمالي باعتباره جهة تكافح إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، ادعاءات الفساد و منظمة الشفافية الدولية، يؤدي كل من يعتمد على نزاهة الناس في موقع مهيم وقد يكون شكل الفساد في إساءة استخدام الوظيفة العامة لمصالح خاصة ضيقة وهو قبول الرشاوى من قبل المسؤولين الحكوميين أثناء الشراء أو الاختلاس المنصب على الأموال العامة، وذلك عن طريق الاصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تقوم بها الدولة. (الكبيسي ، ٢٠٢٥ ، ص ٩٢ )

ومن هذا المنطلق، اتجهت منظمة الشفافية الدولية إلى بناء "مؤشر مدركات الفساد" كأداة قياس مركزي ومجمع يعبر عن استجابة الانطباعات الموثوقة لواقع البيئة التشريعية والتنفيذية، محتسباً مظاهر متنوعة مثل الرشوة، واختلاس المال العام، وتعارض المصالح، ومدى فعالية الآليات الحكومية في المحاسبة والمساءلة. (Lambsdorff,2011,p3)

ولتأمين الموثوقية والدقة العلمية، لا تعتمد منظمة الشفافية الدولية على استطلاعات رأي عشوائية لعامة الجمهور، بل تستند إلى عملية تجميع إحصائي وفني معقدة تشمل بيانات صادرة عن مؤسسات دولية وبحثية مستقلة ومرموقة؛ كالبنك الدولي، والمنندى الاقتصادي العالمي، ومؤسسة بيرتيلسمان، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية وتخضع هذه البيانات لعملية تنميط ومعايرة إحصائية تحول كافة الموازين التقييمية إلى مقياس موحد يمتد من (٠) إلى (١٠٠)؛ حيث تعبر الدرجة (٠) عن أعلى مستويات الإدراك لتغلغل الفساد، بينما تعبر الدرجة (١٠٠) عن أقصى درجات النزاهة والشفافية. وتتطلب المنهجية ألا يقل عدد المصادر المستقلة المستخدمة لتقييم أي دولة

## شروط العضوية في منظمة الشفافية الدولية

عن ثلاثة مصادر على الأقل، لضمان إلغاء أي تحيز فردي قد يشوب مصدراً بعينه، واحتساب الانحراف المعياري لضمان دقة المخرجات (مغمومة ، ٢٠٢٠ ، ص ١٧٨)

### الفرع الثاني : نقاط ضعف منظمة الشفافية الدولية

تتركز أبرز نقاط الضعف والانتقادات الموجهة إلى منظمة الشفافية الدولية ( Transparency International)، ولا سيما مؤشرها الأشهر "مؤشر مدركات الفساد (CPI)"، في الجوانب التالية: (السامرائي ، ٢٠١٩ ، ص ٤٩)

#### ١- الاعتماد على الانطباعات لا الحقائق المطلقة :

أ- الاعتماد على الآراء: يقيس المؤشر "الإدراك" أو التصور السائد عن الفساد وليس حجم الفساد الفعلي بالأرقام أو الأدلة القاطعة.

ب- أحكام الخبراء: يعتمد على استطلاعات الرأي لآراء خبراء ورجال أعمال محليين ودوليين، مما يجعله عرضة للتحيز الشخصي أو السياسي.

#### ٢. التركيز الضيق على القطاع العام :

أ- إغفال القطاع الخاص: يقتصر المؤشر بشكل رئيسي على فساد القطاع العام والوظائف الحكومية.

ب- تجاهل الجرائم المالية الكبرى: يتغاضى أحياناً عن فضائح الفساد الضخمة المرتبطة بالشركات العابرة للقارات أو انهيارات المؤسسات المالية الكبرى في الدول الغربية، مما لا يؤثر بالضرورة على تقييم تلك الدول.

#### ٣. التحيز النخبوي والسياسي:

أ- انعكاس صورة الإعلام: تعكس تقييمات الدول في كثير من الأحيان مدى حرية الصحافة وفاعلية الأجهزة القضائية في كشف الفساد والإعلان عنه، وليس بالضرورة غيابه؛ فالدول ذات الإعلام الحر تبدو وكأنها أكثر فساداً مقارنة بدول أخرى تكتم تماماً على المعلومات.

ب- نمطية التصنيف: يرى بعض النقاد أن المؤشر يعطي انطباعات مضللة تعزز التحيز ضد الدول النامية أو الأنظمة غير الغربية، بينما يتغاضى عن أشكال غسل الأموال والملاذات الآمنة للأموال المنهوبة التي تقيم في دول متقدمة. (السامرائي ، ٢٠١٩ ، ص ٥٠)

### المطلب الثاني : أهمية تأسيس منظمة الشفافية الدولية

#### الفرع الاول : مبررات مكافحة الفساد من قبل منظمة الشفافية الدولية

إن أثر معظم جهود مكافحة الفساد كانت غير مؤكدة ولا تُزال المحفزات على المشاركة في مكافحة الفساد بالضرورة غير واضحة من خلال تشديد التشريعات الجزائية ولا تُخفّض إلا إذا زاد

احتمال الكشف عن الفساد وإدانتته، على سبيل المثال، طرأت العديد من التطورات القضائية الدولية في مجال مكافحة الفساد في عدد من البلدان، إذ انه غالباً ما يمكن عدها أنها جزء من تنفيذ اتفاقيات دولية جديدة أو كجزء من إصلاح المرافق العامة التي أصيبت بالفساد، ويبدو أن إنفاذ هذه التحسينات يُمثل تحدياً في العديد من البلدان، فيما يتعلق باتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، لم تُرفع سوى قضايا قليلة أمام المحاكم تتعلق بالفساد العابر للحدود منذ تطبيقها، وكان من الصعب تحديد أثر الإصلاح، تُبرز عملية تقييم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتقارير المرحلة الثانية عن اليابان والمملكة المتحدة، أن جهود مكافحة الفساد تتجاوز مجرد الاتفاقيات. (علي ، ٢٠٢١ ، ص ٣٢)

ولطالما كان تقدير الفساد موضوع نقاش كبير، لا سيما منذ نشر مؤشر مدركات الفساد لأول مرة عام ١٩٩٥ من قبل منظمة الشفافية الدولية ومنذ ذلك الحين فقد أصبحت منظمة الشفافية الدولية أهم مؤسسة في جمع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالفساد ومكافحته، إذ يُعد مؤشر مدركات الفساد إحدى الطرق العديدة التي تُنظّم بها منظمة الشفافية الدولية هذه المعلومات، يُعد هذا المؤشر المصدر الأشهر والأكثر استخداماً للمعلومات المتعلقة بمستوى الفساد في الدول ، (الفوزان ، ٢٠١٢ ، ص ٩٢)

ومن هنا يأتي النقاش في هذا المطلب البحثي إلى أي مدى يُعد انشاء منظمة الشفافية الدولية مُثمراً ومفيداً؟ ومن ثم هل ينبغي الرجوع إلى المنظمات الإقليمية للقيام بدور مكافحة الفساد أم يمكن الاكتفاء بجهودها؟ في حين يحظى مؤشر مدركات الفساد بأكبر قدر من الاهتمام، فإن العديد من التعليقات على هذا النوع من التقديرات ذات صلة أيضاً بمؤشر البنك الدولي، تُدرك منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي تماماً مشاكل القياس، وهما بالفعل يُشجعان النقاش . (الرفاعي ، ٢٠١٥ ، ص ١٤٨)

ان الفساد قديم قدم البشرية، وكذلك مكافحة الفساد وحماية النزاهة، فالكتب المقدسة العبرية، وكذلك الكتابات الهندوسية وكتابات كونفوشيوس وبوذا وأفلاطون وبوحن المعدادان وعيسى والقرآن الكريم وأحاديث النبي الاعظم (صلى عليه وآله وسلم) ، جميعها تُدين الرشوة وتُشيد بالنزاهة في جميع العلاقات بين المرؤوسين وأصحاب السلطة، ومن ناحية أخرى، فإن تقديم الهدايا بين الأقارب والأصدقاء والزوار ومضيفيهم أمرٌ قديم قدم البشرية ، ففي جميع الثقافات، يصعب التمييز بين المقبول وغير المقبول، فهل تحل منظمة الشفافية الدولية محل الأساليب القديمة لممارسة مكافحة النفوذ؟ (العصيمي ، ٢٠٢٤ ، ص ٩٧٤)

## شروط العضوية في منظمة الشفافية الدولية

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تزايداً مطرداً في الإجراءات المختلفة ضد ممارسة رشوة الأشخاص الذين يترشحون من إدارة المعاملات والمرافق العامة ويُعتبر استخدام السلطة الممنوحة لهم نيابةً عن مصالح الآخرين إساءةً لاستخدام السلطة، وقد تحول نهجهم من نهج أخلاقي في البداية إلى نهج اقتصادي وسياسي وقانوني لاحقاً، أدركوا أن دفع الرشوة يُقوّض الحوكمة الرشيدة، ويُشوّه السياسات العامة، ويُؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، ويُلحق الضرر بالضعفاء والفقراء، ويُضّرّ بسير عمل القطاع الخاص، ومن هذه المجموعة العاملة، انبثق المؤسسون الأصليون لمنظمة الشفافية الدولية، الذين وقّعوا على وثيقة تأسيس الجمعية الجديدة في لاهاي أوائل عام ١٩٩٣، وتمّ الافتتاح الرسمي في برلين في مايو ١٩٩٣، حيث أُنشئت الأمانة العامة الدولية، وكان بيتر إيجن، الموظف المتقاعد في البنك الدولي، أول رئيس لها (١٩٩٣-٢٠٠٥) وفي عام ٢٠٠٥، تولّت الكندية هوجيت لايبيل رئاسة منظمة الشفافية الدولية (زهودر ، ٢٠٢١ ، ص ١٥٣)

### الفرع الثاني : الطبيعة القانونية لنشاط منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد

يمكن النظر في المنظمات غير الحكومية الدولية (المنظمات الدولية غير الحكومية ، التي يطلق عليها عادة ببساطة المنظمات غير الحكومية) في إطار ثلاث فئات مختلفة أوسع اعتماداً على محور النقاش المعين ، (النعمي ، ٢٠١٧ ، ص ١٩)

الأول ، الذي يفكر في سماتها القانونية والمؤسسية ، هو سمات المنظمات الدولية، والثاني هو المفهوم الذي يشير إلى بعدهم الاجتماعي وتكوينهم أي المجتمع المدني ، (البرغوثي وآخرون ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨)

والثالث ، بالنظر إلى البعد السياسي - الدور الذي يلعبونه في العلاقات الدولية والسياسة العالمية - هو فئة الفاعلين غير الحكوميين، مهما كان التركيز ، يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية الدولية على أنها منظمات غير ربحية تعمل في مجال السياسة العالمية في مجالات مختلفة ، تدعي الدفاع عن جزء ضعيف أو لحماية سلعة عامة أو جماعية معينة - واعدة بمستقبل أفضل (بوخرص وآخرون ، ٢٠١٧ ، ص ٨٧)

كما يوضح الفقه القانوني الدولي بأنه توجد أنواع عديدة من المنظمات غير الحكومية التي تختلف هياكلها بشكل كبير عن المنظمات المهيكلية، مثل مجموعات الضغط أو الجمعيات المهنية أو الجمعيات الإنسانية، إلى الشبكات عبر الوطنية غير الرسمية والحركات الاجتماعية، العناصر المطلوبة المعترف بها من قبل جميع العلماء والحكام تقريباً هي أنه يجب أن يكونوا غير حكوميين وغير ربحيين. (عطوي ، ٢٠٢٠ ، ص ٣١١)

وعليه فإن النقاش حول هذا الموضوع واسع ومتنوع ويقدم الفقهاء لمحات عامة عن عالم المنظمات غير الحكومية الدولية كونها تعمل كمقدمة للموضوع أو تميز بين الأنواع المختلفة من المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال السياسة العالمية (Lewis, 2008, 559) ويفرق فقهاء آخرون بين الأدوار التي تلعبها المنظمات غير الحكومية الدولية في العلاقات الدولية نظرياً، تدرس العديد من الكتب الفقهية القانونية مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية في مناطق مختلفة من العالم ، بينما يهتم البعض الآخر بأنشطتها ووظائفها في مجالات قضايا متميزة ، وتبحث في مساهماتها وانتشارها في القطاعات القائمة ، بما في ذلك التنمية والديمقراطية وحفظ السلام وحل النزاعات وحقوق الإنسان وقضايا النوع الاجتماعي والبيئة والتعليم والصحة، يمكن لبعض المجالات الدولية المتخصصة أيضاً تزويد الخبراء والباحثين ببيانات مفيدة حول مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية في مجالات قضايا معينة. (Lewis, 2011, p177)

ان المنظمات غير الحكومية الدولية هي جمعيات تطوعية غير هادفة للربح تعمل على المستوى الدولي أو عبر الوطني أو العالمي ، مع أعضاء أو مشاركين من العديد من البلدان، إنهم يجمعون بين الأفراد ذوي التفكير المماثل أو جمعيات الأفراد لإجراء مجموعة متنوعة من الأنشطة عبر جميع المجالات الاجتماعية تقريباً ، من علم الفلك إلى كرة القدم إلى علم الأحياء النباتية إلى إدارة حدائق الحيوان، على الرغم من أن أشهر المنظمات الدولية غير الحكومية تركز على حقوق الإنسان (على سبيل المثال ، منظمة العفو الدولية) ، والبيئة (أصدقاء الأرض) ، والإغاثة في حالات الكوارث (الصليب الأحمر) ، وما شابه ذلك ، فإن معظم المنظمات غير الحكومية الدولية موجودة في المجالات العلمية والتقنية والتجارية وكذلك المجالات الصناعية والطبية والمهنية، كما تنشط أعداد كبيرة في مجالات مثل الرياضة والترفيه، والتنمية، والتعليم ، وحقوق المرأة ، وغيرها الكثير، اعتباراً من عام ٢٠٠٦، كان هناك أكثر من ٧٠٠٠ منظمة غير حكومية دولية "تقليدية" عاملة ، إلى جانب حوالي ٢٠٠٠٠ منظمة غير حكومية دولية ذات نطاق محدود (اتحاد الجمعيات الدولية ٢٠٠٦). (لوكال ، ٢٠١٨ ، ص ٤١٢)

### المبحث الثاني

#### شروط العضوية للمنظمة

المنظمة تشترط أيضاً أن تكون الجهة المتقدمة ملتزمة تماماً بمبادئ الشفافية الدولية، مثل الحياد، النزاهة، المساءلة، والشفافية المالية، لذلك من المهم أن يكون لديها نظام واضح للمحاسبة وتقديم تقارير مالية سنوية تخضع للمراجعة، من المهم أيضاً أن تكون للمنظمة خبرة سابقة في

## شروط العضوية في منظمة الشفافية الدولية

العمل على قضايا مكافحة الفساد، أو على الأقل لديها خطة واضحة ومفصلة لتنفيذ مثل هذه الأنشطة في المستقبل

### المطلب الاول : الشروط المتعلقة بالجانب المؤسسي

إن منظمة الشفافية الدولية ليست منظمة حكومية أو تابعة للأمم المتحدة، لذلك الدول نفسها لا تصبح أعضاء فيها، وإنما يُسمح فقط لـ منظمات المجتمع المدني داخل الدول بالانضمام كممثلين للمنظمة في تلك البلدان على شكل فروع وطنية، وبالتالي، ما يُطلق عليه "عضوية الدول" في منظمة الشفافية الدولية، هو في الحقيقة وجود فرع وطني مستقل في تلك الدولة، هذا الفرع لا يمثل الحكومة، بل يكون منظمة مستقلة تعمل على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. (مطر ، ٢٠٠٧ ، ص ١)

إن شروط إنشاء فرع وطني في دولة ما (ما يُفهم خطأً كعضوية الدولة):

- أ- أن تكون جهة مستقلة وغير حكومية وغير ربحية داخل الدولة.
  - ب- الالتزام التام بمبادئ الشفافية الدولية، مثل النزاهة، الشفافية، والمساءلة.
  - ج- عدم الارتباط بأي حزب سياسي أو جهة دينية.
  - د- التسجيل القانوني في الدولة المعنية كشخصية اعتبارية.
  - توفر هيكل إداري فعال مع مجلس إدارة مستقل.
  - د- القدرة على تنفيذ أنشطة لمكافحة الفساد محلياً.
  - هـ الشفافية المالية، بما يشمل إعداد تقارير مالية ومراجعتها من جهة مستقلة.
  - د- خضوع الجهة لمرحلة تجريبية بصفقتها "جهة اتصال وطنية" قبل اعتمادها رسمياً كفرع وطني.
- (مطر ، ٢٠١٥ ، ص ٣٢٩)

إن منظمة الشفافية الدولية لا تمنح "عضوية رسمية" للدول، ولا تتعاون رسمياً مع الحكومات كأعضاء، بل تعمل مع منظمات محلية تراقب أداء الحكومات في مكافحة الفساد. (العامري ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٨)

إن منظمة الشفافية الدولية ليست منظمة حكومية أو تابعة للأمم المتحدة، لذلك لا تُمنح العضوية فيها للحكومات أو الدول كما هو الحال في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية، بدلاً من ذلك، تعتمد منظمة الشفافية الدولية على شبكة من الفروع الوطنية في مختلف البلدان، كل فرع وطني هو منظمة مجتمع مدني مستقلة تعمل داخل بلدها على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة، لكنها لا تمثل الحكومة، بل تكون مستقلة عنها تماماً، فعندما نقول إن دولة ما "عضو" في منظمة الشفافية الدولية، فهذا لا يعني أن حكومتها

عضو رسمي، بل يعني أن هناك فرعاً وطنياً نشطاً داخل تلك الدولة يمثل المنظمة، وغالباً ما يتكوّن من نشطاء وخبراء ومحامين وصحفيين ومؤسسات مجتمع مدني. (داود ، ٢٠٠٣ ، ص١٩٣)

هذا الفرع يقوم بمهام متعددة مثل:

أ- رصد وتوثيق حالات الفساد.

ب- التوعية والتثقيف العام بمخاطر الفساد.

ج- الضغط على الحكومات لتطبيق الشفافية

د- تقديم الدعم القانوني والتقني للضحايا أو المبلغين عن الفساد

هـ - إعداد تقارير ومؤشرات عن واقع الفساد في الدولة

لكي يُسمح بتأسيس فرع في أي دولة، يجب أن تتوفر فيه الشروط التي ذكرتها سابقاً، مثل الاستقلال الكامل عن الحكومة، الالتزام بقيم المنظمة، وجود هيكل إداري شفاف، وامتلاك سجل أو خطة واضحة لمكافحة الفساد (دليل البرلمان في مواجهة الفساد ، ٢٠٠٦ ، ص٧)

بعد فترة تجريبية، يتم تقييم أداء الجهة المحلية، وإذا ثبت التزامها بميثاق المنظمة، يتم اعتمادها رسمياً كـ "فرع وطني"، وفي حال لم توجد جهة محلية تستوفي هذه الشروط، تظل الدولة بلا تمثيل رسمي داخل المنظمة، حتى تتشكل جهة مناسبة تتقدم بالطلب. (الصاوي ، ص٢٠)

**المطلب الثاني : شروط العضوية للأعضاء المتعاونين**

إن الإطار القانوني للعضوية المتعاونة يتمثل في الآتي:

### ١ - الصفة القانونية

إن الأعضاء المتعاونون هم أشخاص طبيعيون (أفراد) أو أشخاص اعتباريون (مؤسسات/منظمات)، فهم لا يتمتعون بحق تأسيس فروع رسمية للمنظمة، ولكنهم يخضعون لعملية اعتماد وموافقة قانونية من الأمانة العامة للمنظمة والمجلس التنفيذي إن الأعضاء المتعاونين هم أشخاص طبيعيون أو اعتباريون، يتمتعون بمركز قانوني خاص يتيح لهم المساهمة في أنشطة المنظمة دون أن ينصرف ذلك إلى تخويلهم حق تأسيس فروع رسمية لها؛ إذ يظل هذا الحق حكراً على الأعضاء التأسيسيين العاملين. وتحصيناً للبيئة التنظيمية للمنظمة، فإن هؤلاء الأعضاء يخضعون اختياراً وتعييناً لرقابة سابقة ومشددة، تتمثل في منظومة اعتماد وموافقة قانونية وإدارية تصدر صراحةً عن الأمانة العامة للمنظمة والمجلس التنفيذي، للتأكد من مواعمة أنشطتهم مع المبادئ والأهداف التأسيسية للمنظمة. (كرم ، ٢٠١٥ ، ص٤٧)

## شروط العضوية في منظمة الشفافية الدولية

### ٢- عدم التمثيل السيادي

لا يحق لهم التحدث باسم المنظمة أو تمثيلها رسمياً أمام الحكومات أو الهيئات الدولية، ما لم يُمنح لهم تفويض مكتوب بذلك وفقاً للسياسات التنظيمية المعتمدة من منظمة الشفافية الدولية: (كرم ، ٢٠١٥، ص٤٨)

#### أ- الشروط الأساسية

أ- الالتزام بمبادئ المنظمة ومكافحة الفساد

ب- تقديم طلب رسمي يحتوي على:

-سيرة ذاتية (للأفراد) أو وثائق تأسيس (للمؤسسات)

-بيان بالنشاطات المرتبطة بالنزاهة أو الشفافية

-خطة مبدئية لدعم عمل المنظمة

#### ب - عدم وجود تعارض مصالح

يجب ألا تكون لدى العضو علاقات مالية أو سياسية مباشرة بمنظومات فاسدة أو جهات ذات سمعة سيئة في مجال النزاهة

#### ت- الموافقة

إذ تخضع عملية اعتمادهم لآلية إجرائية مرسومة؛ حيث يُعرض طلب الانضمام ابتداءً على لجنة العضوية المختصة والمجلس التنفيذي لإجراء الفحص والتقييم الموضوعي، ومن ثم تُمنح العضوية بموجب قرار إداري رسمي صريح يصدر عن السلطة المختصة في المنظمة بعد استيفاء الشروط الإجرائية كافة، بما يضمن مواءمة أنشطتهم مع المبادئ التأسيسية للمنظمة. (كرم ، ٢٠١٥، ص٤٨)

#### الخاتمة

#### أولاً : النتائج

١. إن منظمة الشفافية الدولية تتمتع بمركز قانوني هجين؛ فهي تخضع في تأسيسها للقانون المدني الألماني كجمعية مسجلة، غير أنها تمارس اختصاصات وظيفية ذات أبعاد دولية عامة تسهم في صياغة قواعد "القانون الدولي المرن". (Soft Law) "

٢. يفتقر النظام القانوني العراقي النافذ إلى نص تشريعي صريح ينظم آلية التعامل الإجرائي مع تقارير ومؤشرات المنظمات الدولية غير الحكومية، مما يوجد حالة من الغموض التفسيري لدى الأجهزة الرقابية.

٣. إن مؤشر مدركات الفساد الصادر عن المنظمة يعتمد على آلية "القياس الظني المستند إلى الاستبيانات"، وهو ما يعيبه من الناحية القانونية الجنائية عدم اعتماده على أحكام قضائية باتة أو أدلة مادية ملموسة، مما يجعله مؤشراً تقريبياً لا قطعياً.

٤. تبين وجود قصور في المادة (٤) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المعدل، لعدم تحديدها قناة رسمية حصرية للتنسيق والتحقق من البيانات الممنوحة للمنظمات الدولية.

٥. إن الفروع الوطنية لمنظمة الشفافية الدولية لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية الدولية، بل تخضع لأحكام القوانين الوطنية لدول المقر (مثل قانون المنظمات غير الحكومية العراقي رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠)، مما يوجد تمايزاً في مراكزها القانونية من دولة لأخرى.

### ثانياً: التوصيات

١. تعديل النظام الأساسي للمنظمة بشأن منهجية التقييم لمدرجات الفساد إذ نقترح على الأمانة العامة للمنظمة إدخال تعديل جوهري على لوائحها يوجب الاعتماد على آلية "التدقيق المادي المقارن للمستندات والتشريعات" بدلاً من الاعتماد المطلق على استطلاعات الرأي والبيانات الظنية لمدرجات الفساد، لضمان عدالة المراكز القانونية للدول الخاضعة للتقييم.

٢. تقييد الصلاحيات التقديرية للفروع الوطنية عن طريق تعديل القواعد التنظيمية للمنظمة بفرض حظر صريح على الفروع الوطنية يمنعها من إصدار تقارير أو تصنيفات محلية مستقلة دون إخضاعها لرقابة مسبقة وتدقيق موضوعي من قبل "اللجنة الاستشارية العليا لمنع التسييس" في المقر الرئيسي للمنظمة.

٣. إعادة تكييف المنهجية القانونية لمؤشر الفساد القطاعي إذ نقترح تعديل اللوائح الإجرائية للمنظمة لتلتزم بالفصل التام بين مؤشرات الفساد الإداري والمالي، وبين المؤشرات السياسية والأمنية السيادية للدول، تلافياً للمساس بالأمن القومي وحفاظاً على حياد التقييم القانوني.

٤. إرساء "آلية الحق في الرد والتعقيب القانوني المسبق" عن طريق إضافة نص إجرائي في لوائح عمل المنظمة يمنح الأجهزة الرقابية والقضائية الوطنية في الدول (مثل هيئة النزاهة الاتحادية في العراق) حقاً قانونياً في الاطلاع على مسودات التقارير السنوية والرد عليها مستنداً خلال مدة لا تقل عن (٩٠ يوماً) قبل نشرها للرأي العام.

## شروط العضوية في منظمة الشفافية الدولية

### قائمة المصادر

#### مصادر اللغة العربية

١. البرغوثي ، بشير شريف وآخرون، المنظمات غير الحكومية و حكم القانون : نحو قانون عالمي موحد، دار البشير، عمان، ٢٠٠٧ .
٢. بوخرص ، خديجة. وآخرون ، المنظمات الدولية غير الحكومية(ngo): نطاق المفهوم و دلالات الأدوار، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١١، العدد ٥، ٢٠١٧ .
٣. خالد ، عطوي ، دراسة قانونية حول صلاحية المنظمات الحكومية وغير الحكومية بمكافحة جرائم الفساد الجزائية ، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠٢٠ .
٤. داود ، عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ ، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣ .
٥. دليل البرلماني في مواجهة الفساد منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة، أمان ٢٠٠٦ .
٦. الرفاعي ، سلامة بن سليم ، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و دورها في محاربة الفساد المالي دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٥ .
٧. زهدور، أشواق ، السياسة الجزائية في تجريم جرائم الفساد و العقاب عليها. جرائم الاختلاس نموذجاً - اختلاس الأموال العمومية و الاختلاس في القطاع الخاص، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢١
٨. السامرائي ، محمد ، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد ، ط ١ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٩ .
٩. الصاوي ، علي ، دور المجالس العربية في محاربة الفساد المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد الندوة التأسيسية لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد .
١٠. العامري ، ثامر، جدلية العلاقة بين الفساد السياسي والفساد الإداري من وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية عام ٢٠٠٨ ، بيت الحكمة تحت عنوان الفساد الإداري (أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) بغداد ، ٢٠٠٩
١١. العصيمي ، ضاوي، منهج الشريعة الاسلامية في الكشف عن جرائم الفساد والمكافأة عليها من المال العام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الاسكندرية، ٢٠٢٤ .
١٢. علي ، إيمان خالد ، المدخل لشرح قانون مكافحة الفساد في التشريعات الجزائية الكويتية بشقيه الموضوعي والإجرائي، منشورات دار السلاسل، الكويت، ٢٠٢١ .
١٣. الفوزان ، محمد بن براك ، المفاهيم والأبعاد في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٢
١٤. الكبيسي ، عامر خضير ، الجهود الدولية والعربية للوقاية من الفساد ولمكافحته من اجل مقرر اكايمي ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٥ .
١٥. كرم ، عبد الواحد ، الجوانب القانونية لمكافحة الفساد في العراق، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥ .



## شروط العضوية في منظمة الشفافية الدولية

١٦. لوكال ، مريم ، تأثير دولة المقر على أداء المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠١٨ .
١٧. مطر ، عصام عبد الفتاح - الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٧ .
١٨. مطر ، عصام عبد الفتاح جرائم الفساد الإداري دار الجامعة الجديدة ٢٠١٥ .
١٩. مغمومة ، نعيم ، الحوكمة والشفافية وآليات مكافحة الفساد في التشريعات الحديثة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٠ ،
٢٠. النعيمي ، بشار صالح ، مدخل الى المنظمات غير الحكومية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧

### مصادر اللغة الانكليزية

- 1.Lambsdorff , ohann Graf, The Methodology of the Corruption Perceptions Index, Transparency International, 2011,.
- 2.Lewis, D. (2008). Using life histories in social policy research: The case of third sector/public sector boundary crossing. Journal of Social Policy, 37(4), 559–578.
- 3.Lewis, D. (2011). Tidy concepts, messy lives: defining tensions in the domestic and overseas careers of UK non-governmental professionals. In M. David (Ed.), Adventures in Aidland: The anthropology of professionals in international development , Oxford: Berghahn.

### List of Sources

#### Arabic Language Sources

١. Al-Barghouthi, Bashir Sharif, et al., Non-Governmental Organizations and the Rule of Law: Towards a Unified Global Law, Dar Al-Bashir, Amman, 2007.
٢. Boukhers, Khadija, et al., International Non-Governmental Organizations (NGOs): Scope of the Concept and Implications of Roles, Annals of the University of Guelma for Social Sciences and Humanities, Vol. 11, No. 5, 2017.
٣. Khaled, Atwi, A Legal Study on the Authority of Governmental and Non-Governmental Organizations to Combat Corruption Crimes in Algeria, Journal of Judicial Reasoning, Vol. 12, No. 2, 2020.
٤. Daoud, Imad Salah Abdel-Razzaq Al-Sheikh, Corruption and Reform, Arab Writers Union Publications, Damascus, 2003.
٥. A Parliamentarian's Guide to Confronting Corruption, Arab Parliamentarians Against Corruption, Coalition for Integrity and Accountability Publications, Aman, 2006.
6. Al-Rifai, Salama bin Salim, The National Anti-Corruption Commission and its Role in Combating Financial Corruption: A Comparative Study, Law and Economics Library, Riyadh, 2015.
٧. Zahdour, Ashwaq, Penal Policy in Criminalizing and Punishing Corruption Crimes: Embezzlement as a Model – Embezzlement of Public Funds and Embezzlement in the Private Sector, Journal of Jurisprudential and Judicial Studies, Volume 7, Issue 2, 2021.
٨. Al-Samarrai, Muhammad, International Law Means to Combat Corruption Crimes, 1st Edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, 2019.
٩. Al-Sawi, Ali, The Role of Arab Councils in Combating Corruption, Global Organization of Parliamentarians Against Corruption, Founding Symposium of the Organization of Arab Parliamentarians Against Corruption.
10. Al-Amiri, Thamer, The Dialectic of the Relationship Between Political and Administrative Corruption: Proceedings from the Scientific Seminars Held by the Department of Legal Studies in

2008, Bayt al-Hikma, under the title "Administrative Corruption (Its Legal, Political, Economic, and Social Dimensions)," Baghdad, 2009.

١١ Al-Osaimi, Dhawi, The Methodology of Islamic Law in Uncovering Corruption Crimes and Rewards for Them from Public Funds, Journal of Legal and Economic Research, Alexandria, 2024.

١٢ Ali, Iman Khalid, An Introduction to Explaining the Anti-Corruption Law in Kuwaiti Criminal Legislation, in its Substantive and Procedural Aspects, Dar al-Salasil Publications, Kuwait, 2021.

13. Al-Fawzan, Muhammad bin Barak, Concepts and Dimensions in the National Strategy for Protecting Integrity and Combating Corruption, Law and Economics Library, Riyadh, 2012.

١٤ Al-Kubaisi, Amer Khudair, International and Arab Efforts to Prevent and Combat Corruption for an Academic Curriculum, Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution, Amman, 2025.

١٥ Karam, Abdul Wahid, Legal Aspects of Combating Corruption in Iraq, Dar Dijla for Publishing and Distribution, Amman, 2015.

١٦ Lokal, Maryam, The Impact of the Host Country on the Performance of International Governmental and Non-Governmental Organizations, Academic Journal of Legal Research, Volume 9, Issue 1, 2018.

١٧ Matar, Issam Abdul Fattah, E-Government: Between Theory and Practice, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, 2007.

١٨ Matar, Issam Abdul Fattah, Crimes of Administrative Corruption, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, 2015.

19. Maghmouma, Naeem, Governance, Transparency, and Anti-Corruption Mechanisms in Modern Legislation, Al-Halabi Legal Publications, 2020.

٢٠ Al-Nuaimi, Bashar Saleh, Introduction to Non-Governmental Organizations, Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution, Amman, 2017.

English Language Sources

4. Lambsdorff, Johann Graf, The Methodology of the Corruption Perceptions Index, Transparency International, 2011.

5. Lewis, D. (2008). Using life histories in social policy research: The case of third sector/public sector boundary crossing. Journal of Social Policy, 37(4), 559–578.

6. Lewis, D. (2011). Tidy concepts, messy lives: defining tensions in the domestic and overseas careers of UK non-governmental professionals. In M. David (Ed.), Adventures in Aidland: The anthropology of professionals in international development, Oxford: Berghahn.